محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

Determinants of FDI in Arab countries

طارق غربي *

مخبر الاقتصاد السياسي PEDAA

جامعة الشهيد حمه لخظر الوادي، الجزائر

tarek-gherbi@univ-eloued

هشام غربي

ResearchLab :Political Economy Lab

جامعة الشهيد حمه لخظر الوادي، الجزائر

ghichamdz@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/03/30 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/14 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، من خلال تسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة باللجوء الى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لسنة 2020، وهي مؤشر بيئة الاعمال ومؤشر الحوكمة الالكترونية و مؤشر القيود التنظيمية ومؤشر التنافسية العالمية ومؤشر الحوكمة ومؤشر الابتكار العالمي، إذ تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في جميع مؤشرات الحوكمة الالكترونية والابتكار العالمي والتنمية البشرية، وتحسن متوسط الترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة الأعمال بمقدار 4 مراكز، إذ واصلت الامارات تصدرها للمركز الأول عربيا في جميع المؤشرات وبترتيب ما بين 16 و34 عالميا، وتصدرت السعودية الدول في المنطقة العربية الاكثر تحسنا في مؤشرات بيئة الأعمال تراجعت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية لتشهد أسوأ أداء منذ 2003، وحلت أمريكا الشمالية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة تتقدمهم أمريكا، حيث تركزت المشاريع في الامارات العربية المتحدة بـ 347 مشروعا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، الدول العربية، محددات الاستثمار.

تصنيف JEL: F21,O57,F23.

Abstract :

This study aims to estimate the determinants of FDI in the Arab States by highlighting the most important attractions in these States by resorting to a set of economic indicators for 2020, namely, the business environment index, the e-governance index, the regulatory index, the global competitiveness index, the governance index and the global innovation index. The average ranking of Arab States in all indicators of e-governance, global innovation and human development has declined. The average ranking of Arab States in the Business Environment Index has improved by 4. The Emirates has continued to issue the Arab first place in all indicators in the order of 16 to 34 globally, and Saudi Arabia has led the countries in the most improved Arab region in the business environment indicators. Foreign direct investment (FDI) projects in the Arab region have declined to the worst performance since 2003, and North America has been among the top investors in the region, with America, with the United Arab Emirates accounting for 347 projects

Keywords:foreign direct investment, Arab States, Determinants of investment.

Jel Classification Codes:F21, O57, F23.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

لقد شهد العالم أحداثا وتغيرات اقتصادية وسياسية كبيرة جدا وخاصة في التسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وفي ظل ظهور العولمة وتعدد أشكالها ومصادرها التي جعلت من العالم قرية صغيرة والتحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وتوسع انفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية بين الدول حيث يعتبر الكثيرين الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أحد المتغيرات المؤثرة والمهمة في البلدان ونموها ومؤشر تطورها، حيث يرجع المتخصصون هذا الاهتمام إلى العديد من العوامل التي أدت زيادة حجم التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة آلية كغيره من القروض والمنح حيث يلعب دورا هاما في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية وبالتالي فإن تلك الإسهامات سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي وأيضا يحسن من الموازين التجارية وموازين المدفوعات.

وانطلاقا من كون أن المستثمر في اختياره للبلد المضيف يرتكز على مجموعة من المؤشرات الدولية الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تساعد في تحيلي وتقييم مناخ الاستثمار في هذا البلد أو ذاك، حيث نجد أن معظم البلدان تبسط وتسهل الإجراءات التي تسمح بزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي.

والبلدان العربية هي من بين الدول التي تبنت مختلف الإصلاحات الهياكل المالية والتجارية وسن قوانين الاستثمار قصد تحفيز نمو الاقتصاد والسعي نحو التنويع المداخيل المالية للدولة من خلال البدائل الاقتصادية للخروج من تبعية الاقتصاد الريعي لبعض بلدانها وتحقيق الاندماج العالمي

1.1. الإشكالية: انطلاقا مما سبق يمكن أن نقوم بصياغة التساؤل الرئيسي التالي:

" ماهي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية؟"

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية

- ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية؟.
- ما هي القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار في البلدان العربية؟.
- ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في البلدان العربية؟.

حيث نطرح الفرضيات التالية

- لم يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية النمو الاقتصادي المرجو وذلك لتركيزه على قطاع المحروقات، حيث تسعى البلدان العربية لاستقطاب المستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار خارج قطاع المحروقات لتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة معدل النمو؛
- يعد قطاع المحروقات والخدمات من أم القطاعات الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية؛
- يوجد علاقة تكاملية إيجابية طويلة الأمد بين الاستثمار ومحدداته في البلدان العربية.

2.1. أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان العربية خاصة والدول عامة وحاجة هاته الدول لتنمية اقتصاداتها لكونه تمويلا حقيقيا، حيث تعتمد البلدان العربية في السنوات الأخيرة اعتماد التنويع الاقتصادي والاستثمار خارج قطاع المحروقات بالنسبة للدول النفطية منها.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة الى تسليط الضوء على أبرز العوامل التي تساعد في التدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان العربية وعلى أهم

السياسات المتخذة لتطوير مناخ الاعمال والبيئة الحاضنة له وابراز نقاط القوة التي وجب التركيز عليها ونقاط الضعف التي أصبح لزاما علة الدولة القضاء عليها.

2. الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

❖ **تحديد المفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية وفعالة في تحريك الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سوى المتوسطة أو الطويلة الأجل وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار:

❖ **التعريف الاقتصادي للاستثمار**

من الناحية الاقتصادية للاستثمار هو استخدام جزء من المدخرات أو كلها لتكوين طاقات إنتاجية جديدة بغية القيام بعمليات إنتاج سلع أو خدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية المتوفرة (حسين، 2000، صفحة 37)

وقد أختلف الاقتصاديون في تعريف موحد فمنهم من يرى أنه عبارة عن الإضافة الجديدة من رأس مال الدولة المتاح المتكون من المنتجات الإنتاجية أو الرأس مالية، وذهب آخرون في تعريفه إلى أنه توجيه الأموال إلى استخدامات بغية إشباع حاجيات اقتصادية (بودهان، 2006، صفحة 10)

وقد عرفه كينز بأنه " هو الزيادة في التجهيزات الرأس مالية وتكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول" (بوشامة، 2003، صفحة 28)

كما يعرف أيضا "على أنه هو النشاط الذي يترتب عن استخدامه خلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول جديدة تكون أكثر كفاءة وأكبر طاقة إنتاجية". (سلوس، 2001، صفحة 115)

1.2. تعاريف عامة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمات دولية وكذلك لاقتصاديين وسنذكر بعض هاته التعاريف

❖ **تعاريف المنضمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر:**

- **تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD-IDA) للاستثمارالأجنبي المباشر (FDI):** الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات(albankaldawli, 2022)

- **تعريف الأونكتاد (UNCTAD) للاستثمارالأجنبي المباشر (FDI):** الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو استثمار تقوم به مؤسسة مقيمة في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر أو مؤسسة أم) بهدف تأسيس مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة استثمار مباشرة أو شركة تابعة أجنبية). تعني الفائدة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المشروع. إن ملكية 10٪ أو أكثر من القوة التصويتية لمؤسسة استثمار مباشر من قبل مستثمر مباشر هي دليل على هذه العلاقة.

تتكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي من ثلاث مكونات:

- اقتناء أو التخلص من رأس المال. يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر معاملة حقوق الملكية الأولية التي تلبي الحد الأدنى البالغ 10٪ وجميع المعاملات المالية التالية والمراكز بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر؛
- إعادة استثمار الأرباح التي لا يتم توزيعها كأرباح؛
- الدين بين الشركات.(unctadstat, 2022)

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للاستثمارالأجنبي المباشر (FDI):** الاستثمار الأجنبي المباشرهو عبارة عن فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يؤسس فيها المستثمر المقيم في اقتصاد ما مصلحة دائمة ودرجة كبيرة من التأثير على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. ملكية 10 في المائة أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة في اقتصاد ما من قبل مستثمر في اقتصاد آخر دليل على هذه العلاقة. الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر رئيسي في التكامل الاقتصادي الدولي لأنه يخلق روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصاديات، الاستثمار الأجنبي المباشر هو قناة مهمة لنقل التكنولوجيا بين البلدان، ويشجع التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن أن يكون وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية. المؤشرات المشمولة في هذه المجموعة هي قيم داخلية وخارجية للأسهم والتدفقات والدخل.(oecd, 2022)

2.2. أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

❖ **الاستثمار المشترك:**

يعرفه كولدي بأنه:" أحد المشروعات الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية ...إلخ" (قحف، 2001، صفحة 48)

ويرى تيبر باسترا:" إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حق كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه " (مؤسسة التمويل الدولية، 1997، صفحة 9)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية: (باكر، 2004، الصفحات 18-19)

- الاتفاق بين مستثمران (محلي وأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف؛
- المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛
- إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي؛

- لا يشترط المشاركة في تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي) أي:
  - قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛
  - قد تتمثل المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا؛
  - قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة؛

في جميع الحالات السالفة الذكر لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الأحقية في إدارة المشروع وهذا شرط ضروري وعنصر حاسم في التفرقة ين الاستثمار المباشر وغير المباشر

❖ **الشركات المتعددة الجنسيات:**

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات (MNCs)، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة.

فلقد عرفها جورج دانينق "George Dunning" على أنها: "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل (عيسى، 1990، صفحة 36) وعرفها علي ظاهر الطفيلي "بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ماء تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعا لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر أو لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة" (الطفيلي، 1987، صفحة 165)

3.2. اتجاهات وآفاق الاستثمار في العالم:

❖ **أزمة كوفيد-19 والاستثمار الأجنبي المباشر**

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 35 في المائة في عام 2020، لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت 1.5 تريليون دولار في العام السابق. وأدت عمليات الاغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد–19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعت آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وشهدت الاقتصادات المتقدمة أشد انخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي بنسبة 58 في المائة، ويرجع ذلك جزئيا إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات، أما في الاقتصادات النامية، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالا وصلت إلى 8 في المائة، مما يعزى أساسا إلى صمود تدفقات في آسيا، ونتيجة لذلك، شكلت الاقتصاديات النامية ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بعد أن كانت تستأثر بأقل من النصف في عام 2019.(الأمم المتحدة، 2021، صفحة 01)

❖ **الاستثمار الخارجي يهوي في جميع أنحاء العالم باستثناء آسيا:**

في عام 2020، تقلصت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة استثماراتها في الخارج بنسبة 56 في المائة، لتصل إلى 347 مليار دولار – وهي أدنى قيمة منذ عام 1996. ونتيجةلذلك، انخفضت حصتها في الاستثمارالأجنبي المباشر العالمي المتجه الى الخارج الى مستوى قياسي بلغ 47 في المائة. وعلى غرار التدفقات الداخلة، أدى التقلب الشديد في التدفقات الواردة عبر الهيئات الوسيطة إلى زيادة انخفاض الاستثمارات الواردة من الاقتصادات المستثمرة الرئيسية. وانهار إجمالي الاستثمارات الخارجة من الشركات أوروبية المتعددة الجنسيات بنسبة 80 في المائة ليصل ال إلى 74 مليار دولار. وتراجعت التدفقات الخارجة من هولندا وألمانيا وأيرلندا والمملكة المتحدة. وظلت التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة ثابتة في مستوى 93 مليار دولار. أما استثمارات الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات – وهي أكبر الجهات المستثمرة في الخارج في السنتين الماضيتين – فقد انخفضت بمقدار النصف لتصل إلى 116 مليار دولار.

وتضررت أيضا التدفقات الخارجة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تستند إلى حد بعيد إلى أنشطة الشركات الروسية المتعددة الجنسيات القائمة على الموارد الطبيعية، حيث انخفضت بمقدار ثلاثة أرباع.

وتقلصت قيمة النشاط الاستثماري في الخارج الذي تضطلع به شركات الاقتصادات النامية المتعددة الجنسيات بنسبة 7 في المائة، لتصل إلى 387 مليار دولار. وسجل الاستثمار المتجه نحو الخارج من شركات أمريكا اللاتينية المتعددة الجنسيات منحى سلبياوصل إلى 3.5 مليارات دولار، بسبب التدفقات الخارجة السلبية من البرازيل وانخفاض الاستثمارات من المكسيك وكولومبيا. غير أن تدفقات أجنبي المباشر الخارجة من آسيا زادت بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 389 مليار دولار، مما يجعلها المنطقة الوحيدة التي سجلت زيادة في التدفقات الخارجة. ونتج هذا النمو عن التدفقات القوية الخارجة من هونغ كونغ (الصين) ومن تايلند، واستقر الاستثمارالأجنبي المباشر الخارج من الصين عند مبلغ 133 مليار دولار، مما جعل البلد أكبر مستثمر في العالم وشكل التوسع المستمر في مشاريع الشركات الصينية المتعددة الجنسيات والمشاريع الجارية في إطار مبادرة الحزام والطريق دعامة التدفقات الخارجة في عام 2020.(الأمم المتحدة، 2021، صفحة 06)

3. الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية:

سعت البلدان العربية إلى توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه بما يلاءم حاجاتها بعد إدراكها لأهمية هذا النوع من الاستثمار والذي يعتبر مصدرا من مصادر التمويل وأداة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية والتسويقية وغيرها، وفي هذا السياق سوف يتم تناول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية من خلال التطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي ومصادرها مع الإشارة إلى توزيعها القطاعي، فقرارات المستثمر الأجنبي وخياراته تخضع الى مجموعة متنوعة من العوامل تشكل في مجملها البيئة الاستثمارية التي تتكون من مزيج من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسة ، على غرار فاعلية السياسات الاقتصادية، وتطور النظام التمويلي، ووضوح وشفافة القوانين والجهاز الضريبي.

وفي هذا الاطار لم تدخر الدول العربية جهدا في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر لسد الفجوة بين معدلات الادخار و الاستثمار المحلي، الا أن تدفقات الاستثمارات الأجنبة المباشرة للبلدان العربية اتسمت بالتذبذب من حيث القيمة ومن حيث الحصة بالنسبة لمجمل التدفقات العالمية وللتدفقات الخاصة بالدول النامية، وبرجع ذلك الى التطورات الغير المواتية على المستوى العالمي والتطورات الداخلية التي تمر بها بعض دول المنطقة، كالثورات والحروب ووباءكوفيد-19 الذي ظهر في السنوات الاخيرة وكان له الاثر الكبير على مستوى اقتصاديات الدول العربية بصفة عامة و على مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة.

1.3.تطور التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الدول العربية من (2010-2020)

عملت الدول العربية جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته الكبيرة، وفيما يلي توضيح لتدفقات الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2010-2020 ومقارنتها مع بعض المناطق في العالم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 01: تطور التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الدول العربية من2010-2020

المنطقة/الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الجزائر	2301.23	2580.63	1499.45	1696.87	1506.73	-584.53	1636.30	1232.34	1466.08	1381.89	1125.41
البحرين	155.85	98.40	1545.21	3728.72	1518.62	64.89	243.35	1426.06	1654.26	941.76	1006.65
جزر القمر	8.34	23.09	10.41	4.23	4.69	4.94	3.57	3.92	6.86	7.86	8.56
جيبوتي	36.50	79.00	110.00	286.00	153.00	124.00	160.00	165.00	170.00	181.91	240.00
مصر	6385.60	-483.00	6031.00	4256.00	4612.00	6925.20	8106.80	7408.70	8141.30	9010.00	5851.80
العراق	1396.20	1882.30	3400.40	-2335.30	-10176.40	-7574.20	-6255.90	-5032.40	-4885.10	-3075.60	2895.50-
الأردن	1688.59	1485.92	1548.31	1946.76	2178.45	1600.28	1552.96	2029.72	954.93	915.77	726.06
الكويت	1304.63	3259.07	2872.58	1433.63	953.46	310.55	418.75	348.12	204.01	104.41	318.97-
لبنان	3708.38	3137.05	3111.31	2661.09	2862.51	2159.29	2568.49	2522.41	2653.92	2128.33	3067.05
ليبيا	1909.00	..	1425.00	702.00	..	..	..	..	..	..	..
موريتانيا	130.53	588.75	1388.59	1125.68	501.04	502.07	271.20	587.24	772.89	885.29	977.70
المغرب	1573.86	2568.43	2728.36	3298.10	3561.24	3254.80	2157.15	2686.03	3558.88	1599.13	1763.11
سلطنة عمان	1243.17	1752.93	1365.41	1612.48	1287.39	-2171.65	2265.28	2918.08	4190.51	3124.62	4092.76
دولة قطر	4670.33	938.52	395.88	-840.38	1040.39	1070.88	773.90	985.99	-2186.26	-2812.64	2433.93-
السعودية	29233.00	16308.00	12182.00	8865.00	8012.00	8141.00	7453.00	1419.00	4247.00	4562.00	5486.10
الصومال	112.00	102.00	107.33	258.00	261.00	303.00	330.00	369.00	408.00	447.00	464.00
فلسطين	206.28	349.31	58.41	175.71	159.70	102.90	296.70	188.34	251.63	175.65	52.00
السودان	_	_	2311.00	1687.88	1251.28	1728.37	1063.77	1065.30	1135.79	825.40	716.94
سورية	1469.20	804.16	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تونس	1512.51	1147.91	1603.19	1116.54	1063.80	1002.74	885.00	880.79	1035.94	844.80	652.12
الإمارات	8796.77	7152.10	9566.65	9764.91	11071.54	8550.90	9604.77	10354.22	10385.29	13787.47	19884.47
اليمن	188.63	-518.42	-531.00	-133.60	-233.11	-15.45	-561.00	-269.85	-282.10	-370.98	..
الدول العربية	44990.7898	52729.86203	41310.03184	31588.87451	25500.00793	32973.60691	31287.86181	35636.51783	39461.47877	40466.32135	44990.7898
العالم	13962003.27	1615080.67	1493828.29	1456323.18	1403864.59	2041769.72	1983477.91	1700467.56	1495222.58	1539879.66	998891
الدول النامية	622010.62	664817.10	666167.44	655954.36	677340.27	729888.87	651978.52	700636.39	699305.56	684723.32	670352
الدول الناشئة	63798.30	79440.53	64966.18	83877.69	56963.12	37475.52	66254.36	49681.39	34525.64	54917.29	516471
الدول المتقدمة	710394.35	870823.05	762694.67	716491.13	669561.20	1274405.33	1265245.03	950149.78	761391.38	800239.06	328540

المصدر: بيانات قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على الموقع(www.unctad.org (consultedon29/11/2021

من خلال الجدول أعلاه شهد الاستثمار الاجنبي الوارد الدول العربية ارتفاعا سنة 2011 ليصل تقريبا حوالي 53 مليار دولار وهذا بفضل الزيادات الكبيرة في كل من دولة المغرب وسلطنة عمان والعراق والكويت، حيث تمثل الزيادات نسبة 17.7% عن العام السابق، ليبدأ الانخفاض الى سنة 2014ليبلغ 52.5 مليار دولار بنسبة قدرها 52%، حيث تأثرت كل من الامارات والسودان و السعودية و سلطنة عمان و موريتانيا و الكويت والبحرين والجزائر ثم يرتفع ليصل الى حوالي 45 مليار دولار سنة 2020 بمعدل 5% من الاستثمار العالمي، اذ أن الدول النامية مثلت حوالي 67% من الاستثمارات العالمية لسنة 2020، في حين مثلت الدول الناشئة حوالي 51% و الدول المتقدمة 33% من حجم الاستمارات المتدفقة في العالم

2.3. تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2010- 2020

شهدت هذه المرحلة اضطرابا في قيمة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نظرا لتداعيات اقتصادية وسياسية وصحية، فتذبذب أسعار النفط والثورات العربية وأزمة كوفيد-19، كلها أزمات أثرت على تدفق هاته الاستثمارات على المنطقة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 02: أهم تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية للفترة 2010-2020

السنة	عدد المشاريع	التكلفة الرأسمالية بالمليون دولار	الوظائف
2010	885	58681	115663
2011	955	57043	99842
2012	899	45754	88586
2013	785	53189	68124
2014	743	**60413**	89099
2015	698	**43313**	82008
2016	668	**90179**	95434
2017	690	**70375**	77149
2018	768	**82302**	117368
2019	999	**57009**	102702
2020	616	**33946**	54083

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2021، ص30

عاودت مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة خلال العام 2020، تراجعها في الدول العربية بعد الارتفاع الواضح الذي شهدته على الصعيد العدد خلال العام 2019، وذلك كنتيجة مباشرة لتداعيات فيروس كورونا المستجد واجراءات الاغلاق المصاحبة له، في المنطقة والعالم وخصوصا لدى الدول المصدرة الرئيسية لرؤوس الأموال وذلك وفقا لجميع المؤشرات كما يلي:

- تراجع عددا لمشاريع الجديدة في الدول العربية بمعدل 83% من 999 مشروعا عام 2019 الى 616 مشروعا عام 2020، لتمثل 3.8% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم؛
- تراجعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة بمعدل 40.5% من 57 مليار دولار الى نحو 34 مليار دولار بمتوسط 55 مليون دولار للمشروع؛
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2020 أكثر من 54ألف وظيفة بمتوسط 87 وظيفة للمشروع، وبتراجع 47.3% مقارنة بنحو 103 ألاف وظيفة عام 2020.

شهد عام 2020 أسوا اداء لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية على صعيد التكلفة الاستثمارية والتي تعد الأدنى منذ بدأ تسجيل المشاريع في قاعد البيانات FDI markets عام 2003.(الأمم المتحدة، 2021، صفحة 30)

3.3. أهم الدول المستثمرة في الدول العربية لسنة 2020

تنافست كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا على تدفق استثماراتهم نحو الدول العربية وفيما يلي سنعرض أهم الدول المستثمرة في الدول العربية باعتبار عدة معايير وهي، عدد المشاريع، التكلفة الرأسمالية، حسب الوظائف الجديدة، وفيما يلي جداول توضح قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية.

الجدول03: أهم الدول المستثمرة في الدول العربية حسب عدد المشاريع لسنة 2020

الترتيب	الدولة المستثمرة	عدد المشاريع	النسبة %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	100	23.3
2	المملكة المتحدة	83	19.3
3	الإمارات	56	13.1
4	الهند	38	8.9
5	سويسرا	33	7.7
6	ألمانيا	29	6.8
7	فرنسا	28	6.5
8	الصين	21	4.9
9	هولندا	21	4.9
10	السعويدة	20	4.7
	المجموع	429	69.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي2021، ص30

بلغ اجمالي الدول المستثمرة في الدول العربية لسنة 2020 حيث تربعت الولايات على الصدارة بعدد مشاريع بلغت 100 مشروع وبنسبة قدرها 23.3%من اجمالي المشاريع بينما تلتها المملكة المتحدة ب 83 مشروع ونسبة قدرها 19.3%، بينما احتلت الصينالمرتبة الثامنة ب 21 من المشاريع وبنسبة قدرها 4.9%، ولوحظ وجود دولتان عربيتان هما الامارات والسعودية حيث احلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة ب 56 مشروع و13.1%، حيث بلغ سنة 2020اجمالي المشاريع 429 مشروعا في البلدان العربية **المصدر**:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التقرير السنوي2021، ص33، بنسبة قدراها 69.6 % من إجمالي المشاريع داخل البلدان العربية.

4.3. أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لسنة 2020

تراجع عدد الشركات المستثمرة في الدول العربية لسنة 2020 بحكم الاوضاع الاقتصادية العالمية التي كانت احدى اسبابها الرئيسية تفشي كوفيد19 وتذبذب اسعار النفط وعدم استقرار بعض الدول العربية سياسيا، حيث تصدرت شركات التهوية صدارة الشركات المستثمرة في الدول العربية من حيث التكلفة رأس المال والوظائف، بينما تصدرت المجموعة الدولية للاماكن العمل(ريجس) الصدارة بعدد المشاريع والجدول التالي يوضح:

الجدول 04: أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لسنة 2020

أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية لسنة 2020											
الترتيب	الشركات المستثمرة	عدد المشا	%	الترتيب	الشركات المستثمرة	التكلفة مليون	%	الترتيب	الشركات المستثمرة	عدد الوظائف	%
1	المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس)	9	1.5	1	منتجات التهوية	5910	17.	1	منتجات التهوية	2966	5.5
2	تشاينا موبايلانترناشيونال(CMI)	6	1.0	2	الكندية القابضة للأعمال (CHB)	4200	12.	2	مجموعة PSA (بيجو ورينو)	2525	4.7
3	اكستينا لاستشارات الفرانشايز	5	0.8	3	ماروبيني	2100	6.2	3	درايكسلماير	2500	4.6
4	كندا إنكوربوريتد لفحص	5	0.8	4	إتوتشو	1160	3.4	4	للأغذية IHC	2500	4.6
5	GoMyCode	4	0.6	5	برايم باور الشرق الأوسط (PPME)	1063	3.1	5	زهلي للهواتف الذكية الصينية	1200	2.2
6	لولو	4	0.6	6	كوريتا أوربا	1000	2.9	6	مجموعة كارونوال	1190	2.2
7	NOW Money	4	0.6	7	بوستيك	910	2.7	7	شين قونغ للمواد الجديدة	1040	1.9
8	الشرق نيوز	3	0.5	8	تشاينا موبايل انترناشونال (CMI)	620	1.8	8	سيمنز	1000	1.9
9	إعمار العقارية	3	0.5	9	للطاقة المتجددة EDF	558	1.6	9	أنظمة الإضاءة Varroc	960	1.8
10	غوغل	3	0.5	10	بيسيكس	558	1.6	10	ماجوريل	866	1.6
	المجموع	616	7.5		المجموع	3393	53.		المجموع	5401	31

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي2021، ص34

من خلال الجدول نلاحظ تراجع الشركات المستثمرة في المنطقة العربية بمعدل 35% من 815 شركة عام 2019 الى 616 شركة عام 2020، وخلال عام 2020 أعلنت 226 شركة جديدة لم تكن مسجلة على قاعدة بيانات المشاريع عن 298 مشروع بتكلفة استثمارية قدرها 12 مليار دولار أمريكي وفرت من خلالها عن 20 ألف وظيفة، حيث تركزت مشاريع هذه الشركات في الامارات العربية المتحدة ثم السعودية والمغرب ثم مصر، حلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس) المتخصصة في توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقة أو افتراضية في المركز الأول كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة في المنطقة العربية خلال سنة 2020 بـ 9 مشاريع تمثل 1.5 % فقط من مشاريع المنطقة، ثم تليها شركة تشاينا موبايل انترناشيونال(CMI) المتخصصة في الدعم الفني لشركات تقديم خدمات الهاتف المحمول والتي حازت على 6 مشاريع خلال سنة 2020 تمثل 1.0% من مشارع المنطقة العربية، ثم تليها اكستينا لاستشارات الفرانشايز، المتخصصة في استشارات العلامات التجارية.

ولقد تصدرت شركة منتجات التهوية AIR PRODEUCTS الامريكية المتخصصة في بيع الغازات والمواد الكيمائية للاستخدامات الصناعية على الصعيد العربي على مستوى تكلفة المشاريع بـ 5.9 مليار دولار حيث تمثل 17.4% من الإجمالي تليها الشركة الكندية القابضة للأعمال (CHB) بـ 4.2 مليار دولار حيث تمثل 12.4%من الاجمالي، ثم شركة ماروبيني، رائدة في تجارة الحبوب ولب الورق وكذلك أعمال المصانع الكهربائية والصناعية القوية بـ 2.1 مليار دولار حيث تمثل 6.2%.

وتأتي شركة منتجات التهوية AIR PRODEUCTSالامريكية في المرتبة الأولى أيضا من حيث توظيف العمال حيث بلغت سنة 2020 حوالي 3 آلاف منصب عمل بنسبة تقدر ب 5.5% من الاجمالي، ثم تليها مجموعة PSA (بيجو ورينو) بحوالي 2.5 ألف وظيفة بمعدل 4.7%، ثم تليها شركة درايكسلماير الالمانية بأقل من 2.5 ألف وظيفة بمعدل 4.6%.

4. مؤشرات الاستثمار الأجنبي في البلدان العربية لسنة 2020:

1.4 مؤشرات بيئة الأعمال للدول العربية لسنة 2020

متوسط ترتيب الدول العربية تحسن بمقدار 4 مراكز في المؤشر العام من متوسط 122 عام 2019 الى 118 عام 2020، حيث شهدت 14 دولة عربية تحسن في المؤشر العام، تصدرتها السعودية بـ29 مركزا ثم الأردن بـ27 مركزا ثم البحرين 18 مركز، اذ أن مؤشر الحصول على الائتمان شهد تحسن للدول العربية بإجمالي 299 مركز مع تحسن ترتيب 15 دولة تتقدمهم الأردن 134 مركز و شهد مؤشر تسجيل الملكية أقل تحسن على المستوى العربي بإجمالي 46 مركز مع تحسن ترتيب 8 دول تقدمتهم الكويت 25 مركزا، حيث نفذت الدول العربية 55 اصلاحا مقابل 3تراجعات على الإصلاح خلال عام 2020، بزيادة صافية 6 إصلاحات مقارنة 2019، 12 دولة عربية أي 55% من اجمالي الدول نفذت إصلاحا واحدا على الأقل خلال عام 2020، إذ طالت السعودية موجة اصلاحات متعددة شملت 8 مجالات ويؤشر متوسط ترتيب الدول العربية البالغ 118 لازال أقل من المتوسط العالمي البالغ 95 مركزا، إذ أن الامارات تحتل الترتيب الأولى عربيا والسادسة عشرة عالميا تلتها البحرين 43 عالميا ثم المغرب 53 عالميا.

2.4 مؤشر الحوكمة الإلكترونية للدول العربية لسنة 2020

تعد الحكومة الالكترونية واحده من اهم المبادرات على مستوى العالم لتقديم الخدمات غير الحكومية عبر وسائل الاتصال المختلفة للمواطنين جانب ودعم وتفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مكثف حيث يتضمن ذلك تحويل المحتوى المعلوماتي بالمؤسسات والمنظمات الى محتوى رقمي ودعم البنية الاساسية لتكنولوجيا المعلومات، لذا تتسابق حكومات دول العالم اليوم الى اقامة ما يعرف "بالحكومة الالكترونية" بناء على فكرة مفادها الاستثمار في تقنيات المعلومات

والاتصالات في مختلف المجالات ، وربط المواطن والمؤسسات الحكومية ومؤسسات الاعمال ومؤسسات المجتمع المدني بنص الكتروني موحد يتيح اجراء مختلف المعاملات بين هذه الاطراف جميعا بالسهولة والسرعة، للازمة مما يوفر الجهد والوقت والتكاليف، وتهدف الى اشراك الجمهور او المواطن في سياسات التنمية وعمليات اتخاذ القرار.

وشهدت بلدان عربية اخرى تقدما ملحوظا في مجال الحكومة الالكترونية وهو ما اتضح في تحقيق بعضها مراتب متأخرة الى حد كبير فمؤشر تطوير الحكومة الالكترونية مثل مصر المركز108، ليبيا المركز 118، سوريا المركز 137 العراق141 المركز ،الجزائر المركز150، السودان المركز161، اليمن المركز 174. (جمعة، 2020، صفحة 545)

تقدمت دولة الإمارات مركزاواحدافي مؤشر المشاركة الرقمية حيث انتقلت إلى المركز 16 بعدما كانت في المركز 17 في الدورة السابقة للمؤشر عام 2018.ويمثل مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI) أحد المعايير التكميلية لدراسة الأمم المتحدة، ويقيس الإجراءات المتبعة في كل دولة لإشراك المواطنين في صنع السياسات والقرارات الحكومية وتطوير الخدمات العامة، وهو جزء من مؤشر الخدمات الإلكترونية. ويتم ذلك من خلال ثلاثة مستويات تبدأ بمستوى توفير المعلومات، ثم مستوى المشورات الجماهيرية، وبعد ذلك مستوى اتخاذ القرارات بناء على نتائج المشورات والمشاركات الجماهيرية. حازت كل من إستونيا، وجمهورية كوريا، والولايات الأمريكية المتحدة على المركز الأول عالميافي مؤشر المشاركة الإلكترونية لعام 2020.

حققت دولة الإمارات المركز السابع على مستوى العالم في مؤشر جاهزية البنية التحية للاتصالات (TII). أشادت دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية- 2020 بقوة البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة الإمارات، وجهود الدولة في توظيف التقنيات الناشئة والمتطورة لتوفير خدمات تلبي احتياجات الناس وتطلعاتهم. وذكرت الدراسة بأن دولة لإمارات أطلقت العديد من الاستراتيجيات المتقدمة في مجال التحول الرقمي من بينها استراتيجية دبي الذكية، واستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية (2021) التي تهدف إلى تحقيق 50% من المعاملات بتقنية البلوكتشين بحلول 2021، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي. والجدول التالي يوضح مقارنة لترتيب دولة الإمارات في مؤشرات دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية للأعوام 2016 و2018 و2020. (البوابة الرسمية لحكومة الامارات، 2022)

3.4 مؤشر القيود التنظيمية للدول العربية لسنة 2020

فيما يلي أبرز التغيرات التي طرأت على وضع الدول العربية المدرجة في المؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الاجنبي المباشر التي تصدره التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عام 2020

الجدول 05: التغير في الدول العربية حسب مؤشر تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر بين (2019- 2020)

قيمة المؤشر تتراوح مابين 0(انفتاح بلا قيود) و 1(اغلاق كامل)

التغير في وضع الدول العربية في مؤشر تقييد تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر لسنتي 2019 و2020						
الترتيب 2020	الدولة	2019		2020		التغير في الترتيب
		ترتيب	قيمة	ترتيب	قيمة	
1	المغرب	42	0.067	42	0.067	0
2	مصر	53	0.094	56	0.117	3+
3	لبنان	65	0.148	65	0.148	0
4	تونس	69	0.174	69	0.174	0
5	السعودية	73	0.214	73	0.211	0
6	الأردن	74	0.220	76	0.220	2+
7	الجزائر	83	0.587	80	0.268	3-
8	فلسطين	82	0.388	80	0.388	2-
9	ليبيا	84	0.713	84	0.713	0
المتوسط		69	0.289	69	0.256	**0**

استقر متوسط ترتيب الدول العربية في المؤشر عند 69 مركزا عام 2020 وهو ترتيب متأخر نسبيا ويعبر عن وجود قيود مرتفعة نسبيا على الاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصا في الدول التي تقترب من مؤخره الترتيب، من بين تسع دول عربية مدرجه في المؤشر استقر ترتيب سبع دول عربية في مقابل تراجع ترتيب مصر بمقدار 5 مراكز والاردن بمقدار مركزين، تميل قيود الاستثمار الاجنبي المباشر البالظهور في الغالب في القطاعاتقطاعات الأغذية والمعادن والآلات والكهرباء والالكترونيات والادوات ومعدات النقل القطاعات التي تفرض عليها قيود تنظيميه في الدول التسع قطاعات النقل الجوي والبحري والعقار والاعلام والبيعالمصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،2020 بالجملة والتجزئة والمواصلات من أكثر القطاعات التي تعاني من قيود في المتوسط في الدول التسعة، المغرب لا يوجد بها قيود تنظيميه في ما يخص 58% من قطاعاتها فيما تبلغ هذه النسبة 26% في تونس و 19% في فلسطين 5 %في لبنان.

4-4 مؤشر التنافسية العالمية للدول العربية لسنة 2016-2021

ان الاقتصاديات التي حققت أداء جيدا في التصدي لجائحة كوفيد-19، تلك التي أسست اتجاهات طويلة الأجل في الابتكار والرقمنة والشبكات الاجتماعية والصحة والتماسك الاجتماعي، وأن الاقتصاديات المتقدمة رقميا انتفلت بسهولة ويسر إلى العمل من المنزل وازدهرت مقارنة بأقرانها، حيث بقيت الدول العربية تصارع لتواكب تقدم الدول المتقدمة على الصعيد العالمي والجدول التالي يوضح أداء الاقتصادي للدول العربية الاكثر تنافسية خلال فترة 2016-2021

الجدول 06: جدول أداء الاقتصاديات العربية الأكثر تنافسية خلال الفترة:2016-2021

الدولة	الاداء العام			الأداء الاقتصادي			الكفاءة الحكومية			كفاءة الأعمال			البنية التحتية		
	2021	2018	2016	2021	2018	2016	2021	2018	2016	2021	2018	2016	2021	2018	2016
الامارات	9	7	15	9	3	12	3	4	7	7	2	11	28	36	39
قطر	17	14	13	11	5	2	6	10	5	15	13	20	38	38	41
السعودية	32	39	-	48	23	-	24	30	-	26	45	-	44	44	-
الاردن	49	52	53	63	62	57	35	43	44	33	39	40	54	54	52

المصدر:الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2021

اشتمل تصنيف التنافسية العالمية لعام 2021 على اقتصاديات العالم الاكثر تنافسيه، وضم اربعه دول عربيه وهي الامارات ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والاردن جاءت الامارات في المركز 19 والاولى عربيا محافظه على المركز الذي كانت تحتله عام 2020، رغم تراجعها في الاداء الاقتصادي خمسه درجات لكنها حافظت على مكانتها في المحاور الثلاثة الاخرى، ولا تزال دولة الامارات الاكثر تنافسية في العالم وتتفوق على اقتصاديات عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمانيا والصين والمملكة المتحدة.

تراجعت قطر ثلاث درجات الى المركز 17 نظرا لتراجعها في الاداء الاقتصادي خمسه درجات واربعه درجات على الكفاءات الاعمال بينما حافظت على مكانتها في الكفاءة

الحكومية والبيئة التحتية ومع ذلك تتفوق تنافسيه اقتصاد قطر على اقتصاديات عالمية كبيره مثل المملكة المتحدة وكوريا الجنوبية.

تراجعت السعودية الى المركز 32 متأخرة ثماني درجات عن عام ،2020 وكانت تراجع في ثلاث محاور، وكان التراجع الاكبر في الاداء الاقتصادي 28 درجة وفي كفاءة الاعمال 07 درجات والتراجع الاقل في الكفاءة الحكومية درجتين، ولكنها حافظت على مكانتها في البنية التحتية، ومع ذلك تتفوق تنافسية اقتصاد السعودية على اقتصاديات هامة مثل اسبانيا وايطاليا وروسيا وتركيا.

4-5 مؤشر الحوكمة للدول العربية لسنة 2020

تؤثر الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتم من خلالها إدارة الموارد وتوزيعها على نتائج خطط التنمية المستدامة الوطنية بشكل كبير وعلى العديد من المستويات، هذا ويصعب تقديم تقييمٍ شامل لحالة الحكم الرشيد في المنطقة العربية، إلا أن مبادرات القياس المختلفة التي قامت بها العديد من المؤسسات الموثوق بها تسهم في تسليط الضوء على الإدارة الاقتصادية وحوكمة الشركات في المنطقة، أما بالنسبة إلى الحوكمة الاقتصادية، فقد قطعت بعض البلدان العربية أشواطا كبيرة في جعل اقتصاداتها أكثر انفتاحا وتنافسية وفي اعتماد سياسات اقتصادية تساهم في تمتين اقتصاداتها وفي زيادة استثماراتها، والجدير بالذكر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي (GCC) قد اتخذت زمام المبادرة على المستوى الإقليمي لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، وفقا لمؤشر التنافسية العالمية (GCI)، الذي قيم مشهد التنافسية لـ 140 اقتصادا في عام 2019، احتلت الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية المرتبة 25 و 29 و 36 على التوالي، وهي الأعلى على المستوى الإقليمي، ولكن، على الرغم من التقدم الذي أحرزته المنطقة على مدار العقد الماضي من حيث البنية التحتية والاستعداد التكنولوجي، وذلك بسبب الاستثمارات الضخمة في تقنيات النقل والمعلومات والاتصالات، لا تزال المنطقة متأخرة عن الاقتصادات المتقدمة من حيث الابتكار والاستعداد التكنولوجي والتعليم العالي والتدريب وكفاءة سوق العمل كذلك، تتفوق الإمارات العربية المتحدة وقطر على بقية البلدان العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية (2021)، والذي يستند إلى أربعة أركان للحرية الاقتصادية، وهي سيادة القانون وحجم الحكومة والكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث سجلت كل منها 76.9 و 72، من أصل 100 (الأكثر حرية)، على التوالي.

4-6مؤشر الابتكار العالمي بالنسبة للدول العربية لسنة 2020

يقدم مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، مقاييس مفصلة عن الأداء الابتكاري فـ:131 دولة تمثل 94% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي بتعادل القوة الشرائية ويعتمد المؤشر الرئيسي على مؤشرين فرعين هما المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار والمؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار وفيما يلي جدول يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي.

الجدول 07: ترتيب الدول العربية لمؤشر الابتكار العالمي 2019-2020

ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لسنتي 2019 و2020				
الترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير
1	الامارات	36	34	0
2	تونس	70	65	4
3	السعودية	68	66	3
4	قطر	65	70	5+
5	المغرب	74	75	1+
6	الكويت	60	78	18+
7	البحرين	78	79	1+
8	الاردن	86	81	5
9	سلطنة عمان	80	84	4+
10	لبنان	88	87	1
11	مصر	92	96	4+
12	الجزائر	113	121	8+
13	اليمن	129	131	2+
المتوسط		80	82	**2+**

المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية،**2020**

واستنادا لبيانات التقرير الثالث عشر لعام 2020 بما يخص الدول العربية نستخلص النتائج التالية: تحسن ترتيب 5 دول العربية وترجع ترتيب 8 دول، حيث تصدرت الامارات والسعودية وتونس وقطر والمغرب، وحلت الامارات المرتبة الاولى عربيا و34 عالميا ثم تونس في المرتبة الثانية و 65 عالميا، حيث تأخر متوسط الترتيب الدول العربية بمقدار مركزين من 80 عام 2019 الى 82 عام 2020، وهو متوسط الترتيب العالمي، من بين 13 دولة عربية مدرجة في المؤشر شهدت 8 دول تراجعا في ترتيبها العالمي، تتقدمها الكويت بتأخرها 18 مركز، ثم الجزائر بتراجعها 8 مراكز ثم قطر بتراجعها 5 مراكز ثم سلطنة عمان ومصر 4 مراكز ثم اليمن مركزين ثم المغرب والبحرين بتراجع مركز واحد(الأمم المتحدة، 2021، صفحة 26)

4-7مؤشر التنمية البشرية للدول العربية لسنة 2020

مؤشر التنمية البشرية مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من أجل قياس مستوى التنمية داخل أكثر من 180 بلدا في العالم، ويتم حساب هذا المؤشر سنويا، وينشر ترتيب البلدان وفقا للنقطة التي حصلوا عليها في تقرير للتنمية البشرية يصدر كل عام، عرفت ثمانينيات القرن العشرين انتشارا كبيرا للفقر في بلدان العالم الثالث بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد كبير من هذه البلدان منذ سنوات عديدة، إذ لم ير لذلك النمو أثر يذكر على مستوى عيش الكثيرين من مواطني هذه الدول، بل تفاقمت المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالصحة والتعليم ونقص الموارد المالية، وفي ما يلي جدول يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لسنة 2019 و2020 ومدى تغير الحاصل في الترتيب لهاته الدول.

الجدول 08: جدول أداء الاقتصاديات العربية الأكثر تنافسية خلال الفترة:2016-2021

ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية لسنتي 2019 و 2020				
الترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير
1	الامارات	35	31	4
2	السعودية	36	40	4+
3	البحرين	45	42	3
4	قطر	41	45	4+
5	سلطنة عمان	47	60	13+
6	الكويت	57	64	7+
7	الجزائر	82	91	9+
8	لبنان	93	92	1
9	تونس	91	95	4+
10	الاردن	102	102	0
11	ليبيا	110	105	5
12	فلسطين	119	115	4
13	مصر	116	116	0
14	المغرب	121	121	0
15	العراق	120	123	3+
16	سوريا	154	151	3
17	موريتانيا	157	157	0
18	جيبوتي	166	166	0
19	السودان	168	170	2+
20	اليمن	177	179	2+
المتوسط		102	103	**1+**

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،2020

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مقدمة الترتيب وتم تصنيفها في الدول المرتفعة جدا للتنمية البشرية، حيث تصدرت الامارات بالمركز الأول عربيا و 31 عالميا تليها السعودية بالمركز الثاني عربيا و 40 عالميا ثم البحرين في المرتبة الثالثة عربيا و 42 عالميا، بينما تراجعت ترتيب الدول العربية اجمالا مركزا واحدا الى 103 في المتوسط في سنة 2020، حيث تحسن أداء 6 دول عربية في مقدمتها الامارات و ليبيا 5 مراكز و فلسطين 4 مراكز مقابل تراجع 8 دول عربية أهمها سلطنة عمان بـ 13 مركز ثم الجزائر بـ 9 مراكز ثم الكويت بـ 9 مراكز

5. **خاتمة:**

انعكست الأحداث العالمية من جراء فيروس كورونا المستجد كوفيد -19- إلى جانب الأوضاع الأمنية والسياسية التي تمر بها الدول العربية في الآونة الأخيرة فالثورات العربية من جهة وتذبذب استقرار أسعار النفط أثر بشكل مباشر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى هاته البلدان العربية، خلال عام 2020 تأثر ترتيب الدول العربية في جميع المؤشرات الدولية باستثناء بيئة أداء الأعمال حيث تأخر متوسط الترتيب في الدول العربية بالنسبة لمؤشرات الابتكار العالمي والحكومة الالكترونية والتنمية البشرية والحوكمة والتنافسية، حيث ازداد التراجع لعدد كبير من الدول المنطقة حيث جاء ترتيبها دون المتوسط العالمي.

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي في تصيف مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات المخاطر السيادية ثم تلتها الجزائر ولبنان وتونس وبقية الدول العربية التي تشهد بلدانها تطورات الأمنية والسياسية. قفزت الدول العربية 4 مراكز في مؤشر بيئة أداء الأعمال وذلك ناتج عن الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية بإجمالي 55 إصلاحا بزيادة 4 إصلاحات في عام 2019 ولكن بقيت دون المتوسط العالمي، تصدرت الإمارات المراكز الأولى عربيا في جل المؤشرات، حيث انحصر ترتيبها ما بين 16و 34 عالميا، وتصدرت السعودية أيضا دول المنطقة العربية الأكثر تحسن في مؤشرات بيئة أداء الأعمال حيث تحسن ترتيبها 29 مركزا ثم الأردن 27 مركز ثم البحرين 18مركز، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تراجع بمعدل 38.3% الى 616 مشروع من حيث عدد المشاريع وبمعدل 40.5 %الى 34 مليار دولار من حيث التكلفة سنة 2020 لتشهد المنطقة أسوأ أداء منذ سنة 2003، اذ احتلت أمريكا الصدارة الدول المستثمرة ي المنطقة من حيث التكلفة حيث بلغ استثمار الولايات المتحدة الأمريكية 22.4% من مجمل الاستثمارات وتركزت تلك المشاريع في الامارات بـ 347 مشروع وفي السعودية قدرت القيمة الاستثمارية بـ 10.4 مليار دولار، ولقد احتل قطاع خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية على صدارة القطاعات المستثمرة في الدول العربية بحصة قدرها 50 % من حيث عدد المشاريع، فيما احتلت قطاعات المواد الكيميائية والفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة في المراكز الاولى على التوالي بحصة قدرها 55 %من حيث التكلفة الاستثمارية.

وشهد تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد الى الدول العربية ارتفاعا غير متوقع بمقدار مليار دولار أي بمعدل 2.5 % إلى 40.5 مليار دولار خلال عام 2020 وقد استحوذت الدول الخمس الأولى على 95 % من مجمل التدفقات، حيث جاء الترتيب على النحو التالي الامارات بـ 19.9 مليار دولار بحصة تقدر بأكثر من 49% تليها مصر بقيمة 5.9 مليار دولار بحصة 14.5 % ثم السعودية ثالثا بقيمة 5.5 مليار دولار بحصة 13.6% ثم سلطنة عمان رابعا بقيمة 4.1 مليار دولار وحصة 10.1% ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 3.1 مليار دولار وبحصة 7.6% من إجمالي التدفقات.

6. قائمة المراجع:

1- albankaldawli. (2022, 02 28). www.albankaldawli.org. Récupéré sur ALBANKALDAWLI : https:/data.albankaldawli.org/indicatior/BX.KLT.DINV.CD.WD

2- oecd. (2022, 02 25). www.oecd.org. Récupéré sur OECD: oecd ،https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm, accessed. Février 2022.

3- unctadstat. (2022, 02 25). www.unctadstat.unctad.org. Récupéré sur unctad: unctadstat ,https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx?ReportId=96740, accessed. Février 2022.

4- الأمم المتحدة. (2021). تقرير الأمم المتحدة للتجارة و التنمية 2021. الامم المتحدة.

5- البوابة الرسمية لحكومة الامارات. (25 02، 2022). /about-the-uae. تم الاسترداد من بوابة حكومة الامارات: البوابة الرسمية لحكومة الامارات ،https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/the-un-egovernment-survey/the-un-egovernment-survey-2020

6 - حسام الدين عيسى. (1990). الشركات المتعددة القوميات. مصر: المؤسسة العربية للدرسات والنشر.

7 - شوام بوشامة. (2003). تقييم واختيار الاستثمارات (المجلد الطبعة الاولى). وهران، الجزائر: دار الغرب.

8 - عبد السلام ابو قحف. (2001). اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي. القاهرة: مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر.

9- علي ظاهر الطفيلي. (1987). السياسة الاقتصادية الدولية وضائفها ومنظماتها. بيروت لبنان، لبنان: مؤسسة دار الكتاب الحديثة.

10- عمر حسين. (2000). الاستثمار والعولمة (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: دار الكتاب الحديث.

11 - مبارك سلوس. (2001). التسيير المالي الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

12 - محمدجمعه علي جمعة. (2020). متطلبات الحوكمة الالكترونية لتطوير خدمات الرعاية الاجتماعية للمنظمات الاهلية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، 2، صفحة 545.

13- مصطفى باكر. (2004). تطوير الاستثمار الاجنبي المباشر. برنامج اعده المعهد العربيللتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بمجلس الوزراء بمصر، (الصفحات 18-19). مصر.

14- مؤسسة التمويل الدولية. (1997). الاستثمار الاجنبي المباشر الدروس المستفادة من الخبرات العلمية. الصندوق النقد الدولي، (صفحة 9). وشنطن امريكا.

15- موسى بودهان. (2006). القوانين الاساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها. الجزائر، الجزائر: دار مدني .